

مركز لوجستي.. نواة لقاعدة عسكرية روسية في السودان

وسبق أن صرح رئيس لجنة الدفاع والأمن بالبرلمان السوداني، اللواء الهادي آدم، أن موافقة روسيا على اتفاقية لتسهيل إجراءات دخول السفن الحربية الروسية والسودانية إلى موانئ البلدين، يمكن تطويرها مستقبلاً لبناء قاعدة روسية في المياه الإقليمية للسودان على البحر الأحمر. وتتطلع موسكو إلى زيادة نفوذها في أفريقيا التي تتمتع بثروة معدنية كبيرة ولديها أسواق مريحة محتملة للأسلحة روسية الصنع. واستضافت السلطات الروسية في 2019 أول قمة بين روسيا وأفريقيا والتي عقدت في سوتشي.



عصام دكين

قريباً سيقع تدشين المركز الذي قد يتطور لقاعدة عسكرية

وكشفت صحيفة بيلد الألمانية نقلاً عن تقرير سري تم تسريبه من وزارة الخارجية الألمانية قبل فترة أن موسكو تعمل على بناء قواعد عسكرية في ست دول أفريقية من بينها السودان. ويشير التقرير إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين جعل من "أفريقيا على رأس أولوياته"، وأن هذه القواعد العسكرية هي جزء من الطموح الروسي في القارة السمراء، لمزاحمة النفوذ الأميركي والصيني. وبلغت التقرير إلى محاولات روسية منذ فترة طويلة لإنشاء قاعدة لوجستية في إريتريا، حيث يحتل ميناء مصوع وعصب نقاطاً استراتيجية على طول البحر الأحمر.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعلن في أكتوبر الماضي عن قرار يشطب السودان من لائحة الإرهاب بعد أن استجابت الخرطوم لمطالب دفع تعويضات لأهالي ضحايا أميركيين لقوا حتفهم في تفجيرات سابقة متورط فيها نظام البشير.

ومن الواضح أن السلطة الانتقالية في السودان وخاصة المكون العسكري لا يريد أن يضع كل بيضه في السلة الأميركية في غياب الثقة بين الطرفين، ويريد الحفاظ على العلاقات مع الجانب الروسي ولم لا تدعمها على المستوى الدفاعي.

وتنص مسودة الاتفاق التي يعود تاريخها إلى السادس من نوفمبر وتحمل توقيع رئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين على تطوير التعاون العسكري بين البلدين وفقاً لقوانينهما ومبادئ وقواعد القانون الدولي والمعاهدات التي تكون روسيا والسودان طرفين فيها.

كما تنص حسب ما جاء على موقع بوابة المعلومات القانونية الروسي على "السماح بدخول السفن الحربية بعد الإخطار بذلك في موعد لا يتجاوز 7 أيام عمل قبل تاريخ الدخول".

وبموجب الاتفاقية يتبادل الطرفان الآراء والمعلومات حول القضايا العسكرية والسياسية، وتعزيز الثقة المتبادلة والأمن الدولي، وتطوير العلاقات في مجال التدريب العسكري المشترك للقوات، والتدريب الهندسي، والتعليم العسكري، والطب العسكري، والتاريخ العسكري، والتضاريس العسكرية، والبيدوغرافيا العسكرية، والرياضة والثقافة.

الخرطوم - نشرت الحكومة الروسية الأربعاء مسودة اتفاق يظهر عزم موسكو تأسيس مركز لوجستي للبحرية التابعة لها في السودان يستوعب ما يصل إلى 300 جندي وموظف.

وينص الاتفاق على أن المركز المقترح سيكون قادراً على استيعاب ما لا يزيد عن أربع سفن بما في ذلك السفن المزودة بتجهيزات نووية.

وقال المحلل السياسي عصام دكين إن تدشين المركز اللوجستي الروسي يأتي ضمن اتفاق قديم وقعه الرئيس المعزول عمر حسن البشير مع موسكو، يتضمن إقامة علاقات اقتصادية وعسكرية متطورة بين البلدين، وكان من بين نتائجه تسلم الجيش السوداني 300 دبابة روسية قبل سقوط البشير بعد نحو عام من توقيع الاتفاق.

وأضاف دكين لـ "العرب"، أن السلطة الانتقالية، وعلى رأسها المكون العسكري قررت استكمال باقي بنود البروتوكول الموقع سابقاً، وكان من نتائجه تسلم الخرطوم سفينة تدريب عسكرية، أهدتها موسكو إلى القوات البحرية السودانية في 11 أكتوبر الماضي، وستكون الأيام المقبلة شاهداً على "بدء تدشين المركز اللوجستي والذي قد يتطور ليكون قاعدة عسكرية روسية في البحر الأحمر بالقرب من شرق السودان".

وأشار دكين، وهو قريب من المكون العسكري في السلطة الانتقالية، إلى أن الخرطوم تسعى إلى تنويع علاقاتها مع أطراف مختلفة بما يصب في خدمة البلاد، وعدم التعويل على الولايات المتحدة فقط، خاصة أن ملف شطب اسم السودان من لائحة الدول الراحلة للإرهاب لا يزال أمامه شوط لإقراره من الكونغرس.

التيار المدني خارج برلمان الأردن الجديد والإخوان ينازعون للبقاء

العشائرية تكرر هيمنتها على المشهد الانتخابي



«معا» تطوي صفحة مؤلمة

القبليّة، دون الأخذ في الاعتبار أي معايير أخرى.

وأعرب أحمد العجارمة، المنسق العام لمشروع الرقابة على الانتخابات (غير حكومي)، عن خيبة أمله في نتائج مرشحي الأحزاب. وقال العجارمة "واصلت ظاهرة العشائرية التصاعد والسيطرة على المشهد الانتخابي، حتى أن نتائج الأحزاب تحققت بدعم من خلفيات عشائرية".

وشهدت الانتخابات مشاركة حزبية واسعة، خاض خلالها 47 حزبا من إجمالي 48 في البلاد غمار المنافسة، تقدمهم حزب جبهة العمل الإسلامي بعدد المرشحين، إذ بلغ 41.

وفي قراءة أولية لسير الانتخابات ونتائجها، أعلن مركز "راصد" (غير حكومي)، المعنى بالشؤون البرلمانية، أن نحو 78 في المئة من الناجحين في الانتخابات "وجوه جديدة"، بعدد 100 نائب من أصل 130.

وقال رئيس المركز عامر بني عامر، خلال مؤتمر صحافي بالعاصمة عمان، إن "16 في المئة من الأعضاء الجدد ينتمون إلى أحزاب"، دون أن يحدد الأحزاب التي حافظها الحظ أو أعداد المقاعد التي حصلت عليها.

ويبين المركز هذه القراءة على النتائج التي بدأت هيئة الانتخابات بإعلانها تباعاً في دوائر المملكة المختلفة، منذ صباح الأربعاء.

من ناحية أخرى، أشار بني عامر إلى تسجيل 1270 ملاحظة على الانتخابات، وصل بعضها إلى حد المخالفة القانونية، وهو ما لم ينفه المتحدث هيئة الانتخابات جهاد المومني. وأكد المومني أنه "تم التعامل مع جميع الملاحظات فور ورودها، فيما تم تحويل المخالفات القانونية إلى الادعاء العام".

ولم يذكر بني عامر أو المومني أي تفاصيل حول الملاحظات أو المخالفات القانونية التي وقعت خلال العملية الانتخابية. واعتماد النتائج النهائية للناجحين في الانتخابات يحتاج إلى المرور بعدد من المراحل، إذ يجري تدقيقها أكثر من مرة، ثم إرسالها إلى الجريدة الرسمية للإعلان عن الأسماء، ومنذ ذلك اليوم يبدأ العمر الدستوري لمجلس النواب وهو 4 سنوات.

وجرت الانتخابات ضمن قانون القوائم، الذي تم إقراره عام 2016، عوضاً عن قانون "الصوت الواحد" الذي لا يسمح سوى باختيار مرشح واحد، على عكس قانون القوائم الذي يسمح بمنافسة أكثر من قائمة تفوز منها من تحقق أعلى الأصوات.

ويضم البرلمان غرفتين هما: مجلس الأعيان (معين من قبل الملك ويضم 65 مقعداً) ومجلس النواب (منتخب ويضم 130 مقعداً).

فشل التحالف المدني في الفوز بأي مقعد في الانتخابات النيابية، الأمر الذي يضع مستقبله السياسي على المحك، والحال ليس بأفضل بالنسبة إلى جماعة الإخوان التي سجلت تراجعاً مقارنة بالانتخابات السابقة، وفق النتائج الأولية الصادرة حتى مساء الأربعاء.

عمان - بدأت النتائج الأولية

للانتخابات النيابية تظهر تباعاً في الأردن، لتخط ملامح المجلس المقبل، الذي تنتظره تحديات كبرى في ظل صورة قائمة برسمها الخبراء بشأن وضع المملكة خلال السنوات الأربع القادمة، لاسيما على الصعيد الاقتصادي.

وأجريت الانتخابات، الثلاثاء، وسط إجراءات غير مسبقة لمنع تفشي فيروس كورونا، وتنافس خلالها 1674 مرشحاً على مقاعد مجلس النواب وعددها 130، ضمن 294 قائمة.

وشهدت النتائج الأولية خروج التيار المدني الذي تمثله قائمة "معا" من المعادلة تماماً، في ضربة قاصمة لهذا التيار الذي كان الكثير من الأردنيين يراهنون عليه، لإحداث رجة على الساحة السياسية الخاملة.

ويقول مراقبون إن الفشل الذريع الذي لاقته قائمة "معا" كان متوقعا بعد تفكك الجسم السياسي الذي يحتضنها وهو حزب التحالف المدني.

تراجع حزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات كان متوقعا نتيجة المردود الهزلي لنوابه في المجلس المنتهية ولايته

وتعرض التحالف لهزة عنيفة قبل أسابيع قليلة من الانتخابات بتقديم أسماء وأزنة ومؤسسة استقلالها على

غرار الوزير والسفير الأسبق مروان المعشر الذي عزا دوافع قراره حينها إلى "وجود قوى تغيير داخل الحزب غير متوافقة ولا منسجمة ولا تتعامل بشفافية وبتقافة وتعاونية مدنية ديمقراطية بناءة".

ويرى البعض أن فشل قائمة "معا" في الحصول على أي مقعد داخل مجلس النواب المقبل، هو درس قاس للثقوى المدنية، التي سيتوجب عليها القيام بمراجعات إذا أرادت البقاء على الساحة والدفاع عن حضورها.

ولا يبدو أن وضع حزب جبهة العمل الإسلامي، النزاع السياسية لجماعة الإخوان، بأفضل حال وإن ضمن لنفسه البقاء. ووفق النتائج غير الرسمية فإن الحزب الإسلامي الذي خاض الانتخابات ضمن تحالف "الإصلاح الوطني" لن يتجاوز على أقصى تقدير

اليونان ومصر تراهنان على تدخل أميركي «أكثر حزماً» شرق المتوسط مع إدارة بايدن

إجماع داخلي وتصاعد التوترات بين الدولتين الحليفين في حلف شمال الأطلسي في أعقاب الاتفاق بعد أن أرسلت تركيا سفينة المسح الزلزالي أورتوش رئيس إلى المنطقة المتنازع عليها بالبحر المتوسط. وسحبت أنقرة السفينة في سبتمبر الماضي بعد ضغوط دولية، لكنها عادت وأرسلتها مجدداً إلى المنطقة.

وقالت اليونان في وقت سابق الأربعاء إن المذكرة البحرية التركية الجديدة بشأن مزاولة أنشطة مسح زلزالي في الفترة من 11 إلى 23 نوفمبر استفزازية، وحثت أنقرة على التراجع عنها فوراً.

ويعمل بايدن على تهديد الطريق أمام إدارته الجديدة الأربعاء فيما يضغط الرئيس دونالد ترامب بإقامة دعاوى قضائية للمعلنين في نتائج انتخابات الثالث من نوفمبر في إطار مسعاه للتمسك بالسلطة.

ولا يعرف بعد كيف ستنتهي المعضلة الأميركية وسط مخاوف من حدوث أزمة في حال تمسك ترامب بموقفه.

"لدينا أهداف استراتيجية مشتركة والبلدان، مصر واليونان، سيكونان أكثر جاذبية في المستقبل". وترى تركيا التي وقعت في خلاف مع اليونان بشأن مزارع تداخل مناطق مصادر الطاقة في البحر المتوسط أن الاتفاق اليوناني المصري ينتهك الجرف القاري الخاص بها.

تعاطي إدارة دونالد ترامب مع أزمة شرق المتوسط اتسم بالتردد، الأمر الذي كان مثار تلملح اليونان ومصر

ويتداخل الاتفاق أيضاً مع المناطق البحرية التي اتفقت عليها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية العام الماضي، وهو الاتفاق الذي تشدد اليونان على أنه غير قانوني، باعتباره جرى مع طرف ليبي مشكوك في شرعيته ولا يحظى

بإجماع دول المنطقة. واتسم تعاطي إدارة دونالد ترامب مع أزمة شرق المتوسط بالتردد، وهو ما تعتبره أثينا والقاهرة أحد الأسباب في تعنت تركيا واستمرار استفزازاتها في المنطقة.

وقال ميتسوتاكيس في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في أثينا "ستتعاول كل من اليونان ومصر بإيجابية مع دور أكثر حزماً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشرق المتوسط".

وأبرمت القاهرة وأثينا اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية في أغسطس الماضي يمنحهما حقاً في الموارد الطبيعية بالبحر المتوسط.

وقال ميتسوتاكيس إن الاتفاق أظهر أن الدول التي تحترم القانون الدولي وتحافظ على العلاقات الطيبة مع دول الجوار يمكنها تحقيق نتائج لصالح شعبيها. وقال إن كلا من اليونان ومصر ترغبان في توسيع الاتفاق.

أثينا - قال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس الأربعاء إن اليونان ومصر تتطلعان إلى تدخل أميركي أكثر حزماً في شرق المتوسط خلال ولاية الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن.

واتسم تعاطي إدارة دونالد ترامب مع أزمة شرق المتوسط بالتردد، وهو ما تعتبره أثينا والقاهرة أحد الأسباب في تعنت تركيا واستمرار استفزازاتها في المنطقة.

وقال ميتسوتاكيس في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في أثينا "ستتعاول كل من اليونان ومصر بإيجابية مع دور أكثر حزماً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشرق المتوسط".

وأبرمت القاهرة وأثينا اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية في أغسطس الماضي يمنحهما حقاً في الموارد الطبيعية بالبحر المتوسط.

وقال ميتسوتاكيس إن الاتفاق أظهر أن الدول التي تحترم القانون الدولي وتحافظ على العلاقات الطيبة مع دول الجوار يمكنها تحقيق نتائج لصالح شعبيها. وقال إن كلا من اليونان ومصر ترغبان في توسيع الاتفاق.

وبدوره أعلن الرئيس المصري خلال المؤتمر لقد "توافقنا على مواصلة التضامن في ما بيننا إلى جانب كافة البلدان الصديقة من أجل التصدي لكل ما من شأنه تهديد الاستقرار والأمن الإقليمي، وبما يحول دون السماح لأي طرف بفرض مواقف العدائية، وعلى نحو يحافظ على متطلبات أمننا القومي من ناحية ويسمح بالاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة من ناحية أخرى".

وأوضح أن التحركات الدبلوماسية تخلق السلام والاستقرار في المنطقة، مؤكداً أن مصر تعتبر حليفاً كبيراً لأوروبا، وعلى الصعيد الأفريقي أيضاً. وأضاف



اتفاق يؤسس لنقطة في العلاقات الثنائية